الأمـم المتحـدة
S/PV.6467

مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٦٧** المعقودة يوم
الجمعة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الساعة ١٠/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد بارباليتش	(البوسنة والهرسك)
	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد كابرال
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد إيسوزي - نغوندي
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دن

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2010/675)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2010/675).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب برئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، دولة السيد محمد عبد الله محمد، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الصومال، معالي السيد محمد عبد الله عمر، وأن أدعوهما إلى المشاركة في جلسة اليوم، بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

أطلب من موظف المراسم أن يصطحب دولة السيد محمد إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد محمد عبد الله محمد، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضاً السيد أوغستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام للصومال.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2010/675، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماهيغا.

السيد ماهيغا (تكلم بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على إتاحته الفرصة لي لعرض تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2010/675). سأركز بياني على التطورات التي حدثت منذ صدور التقرير. وأغتنم هذه الفرصة لأرحب برئاسة البوسنة والهرسك للمجلس خلال هذا الشهر. وأهنئ الأعضاء الجدد في مجلس الأمن وأرحب بهم، وهم: جنوب أفريقيا والهند والبرتغال وألمانيا وكولومبيا.

واسمحوا لي أيضا بأن أشكر المجلس على اتخاذه القرار ١٩٦٤ (٢٠١٠) في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الذي وافق على توسيع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي هذه المرحلة الأخيرة من العملية الانتقالية، لا تزال المكاسب المتحققة من اتفاق جيبوتي، بالرغم من تواضعها، تشكل الأساس لدفع عملية السلام قدما، ويجب بالتالي توطيدها.

وفي الأسبوع الماضي، سافرت إلى مقديشو، حيث أجريت محادثات مفيدة مع الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد ورئيس الوزراء محمد عبد الله محمد، الذي يحضر معنا هذا الصباح. لقد قمنا بمناقشة مشروع خارطة الطريق التي أعدقا الحكومة لإنهاء المرحلة الانتقالية، وهي تؤكد على الحكم الرشيد وبناء المؤسسات وتوفير الخدمات الأساسية لضمان شرعيتها. ويجري حالياً تعميم مشروع خارطة الطريق للتعليق عليه وصقله. ونحن نتطلع إلى صدور صيغته النهائية.

ولأول مرة، وافق البرلمان على ميزانية. كما أُعدت خطة عمل لفترة المائة يوم الأولى لكل وزارة من الوزارات الـ ١٨. وتلك مبادرات غير مسبوقة من قبل الحكومة، حيث لم تقدم عليها أية حكومة سابقة مطلقا. كما أن مجلس الوزراء الجديد فريد من نوعه من نواح أخرى. فهو مجلس صغير الحجم وذو طابع تكنوقراطي ولدى أعضائه مؤهلات وخبرة مهنية متميزة.

وخلال المناقشة التي أجريتها مع الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد في ٤ كانون الثاني/يناير، أكد مجددا التزامه باتفاق

جيبوتي والمضي قدما في عملية الانتقال وبذل قصارى جهده من أجل إنجاز المهام ذات الأولوية في الإطار الزمني المحدد. وبينما يدرك الرئيس أحمد أهمية عملية وضع الدستور، فإنه يرى أيضا أن العملية قد لا تكون جامعة أو شاملة بما فيه الكفاية بسبب القيود المفروضة على الوصول والقيود الأمنية، لا سيما في الجزء الجنوبي الأوسط من البلد. والرئيس حريص على كفالة مشاركة صوماليلاند وبونتلاند وغيرهما من مناطق الاستقرار وصوماليي الشتات في العملية التشاورية الدستورية.

والرئيس يقر بضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية والدخول في مناقشات مفتوحة وشاملة مع جميع أصحاب المصلحة باستخدام آلية اللجنة الرفيعة المستوى المنصوص عليها في اتفاق جيبوتي، وفي لجنة التنسيق والرصد التي أعيد تنشيطها مؤخرا. ويقود مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مشاورات مكثفة بشأن تشكيلة ومهام تلك الآليات وسبل كفالة الرصد الفعال للحكومة الاتحادية الانتقالية وتقديم الدعم إليها.

وقد توصلنا إلى توافق في الآراء على أن اللجنة الرفيعة المستوى ستشكل، على نحو أساسي، وسيلة للحوار فيما بين الصوماليين بمشاركة بعض الأطراف الضامنة لاتفاق جيبوتي، وذلك حسب الاقتضاء. وستكون لجنة التنسيق والرصد منبر الحكومة الاتحادية الانتقالية وجميع شركائها لمناقشة تنفيذ اتفاق جيبوتي ومسائل المرحلة الانتقالية. وستركز المناقشات في الشهور المقبلة على بناء توافق في الآراء مع جميع أصحاب المصلحة بشأن المرحلة الانتقالية والترتيبات السياسية الجديدة بعد آب/أغسطس ٢٠١١.

وقد وصلت عملية وضع الدستور إلى مرحلة المشاورات العامة. وإقرارا بالدور الحاسم الذي ينتظر أن يضطلع به البرلمان الاتحادي الانتقالي في المشاورات العامة، عقدت اللجنة الدستورية الاتحادية المستقلة وأعضاء لجنة الدستور البرلمانية حلقة عمل في نيروبي في الفترة من ١٤-١٦ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي لتوعية أعضاء البرلمان وللتداول بشأن السبل التي يمكن بها للبرلمان دعم المشاورات الجارية في إطار عملية وضع الدستور.

وفي الأسابيع المقبلة، سيقدم المكتب السياسي دعما استباقيا بقدر أكبر للحكومة الاتحادية الانتقالية وللمؤسسات والجماعات والكيانات المستعدة للدخول في حوار بناء وللسلام. وكما هو مبين في الاستراتيجية السياسية للمكتب السياسي، فإننا سننسق الجهود الدولية لمساعدة المؤسسات الاتحادية الانتقالية على إيجاد منبر سياسي للسماح لأكبر عدد ممكن من الصوماليين بالمشاركة في المبادرة الدستورية الجارية. وسيوفر ذلك للبلد بديلا قابلا للتطبيق عن المرحلة الانتقالية الحالية.

وفي غضون ذلك، فإن تحقيق استقرار الحالة الأمنية في مقديشو هو المفتاح لتمهيد السبيل أمام قيام القوات الحكومية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتوسيع الحيز السياسي بما يتجاوز نطاق العاصمة. وسيساعد ذلك الحكومة على توسيع نطاق أنشطتها في مجال التواصل وتوفير الخدمات وتهيئة الساحة السياسية اللازمة لإشراك الجماعات الأخرى، بدءا بمقديشو ومنطقة بنادير المجاورة.

وفي ذلك الصدد، فإن تصاعد العنف مؤخرا من قبل المتمردين لبسط سيطرتهم على أراض جديدة واستعادة المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية مدعاة للقلق. والحكومة تسعى إلى الحصول على مساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في المناطق الخاضعة لسيطرتها وفي أجزاء أخرى من البلد. وفي هذا الصدد، فإن التنفيذ السريع للقرار ١٩٦٤ (٢٠١٠) أمر ضروري لتيسير تنفيذ الاستراتيجية السياسية والتصدي للتحديات الإنسانية في الصومال.

وتقديرا لذلك الهدف، تزيد الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى توفير دعم متماسك ومتكامل للمؤسسات الصومالية، بما في ذلك من خلال ترك أثر خفيف في بعض مناطق الصومال. ولقد شهدت الشهور الأخيرة تفاعلات منتظمة بين المكتب السياسي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري على مستوى كبار الموظفين والمستوى التنفيذي لكفالة المزيد من الاتساق والتنسيق بين كيانات الأمم المتحدة.

وبينما نمضي قدما، من الضروري أن يعاد النظر في شروط الخدمة لموظفي الأمم المتحدة في الصومال وتحسينها من أجل اجتذاب موظفين للخدمة في هذه البيئة الصعبة والخطيرة. وأعتزم تناول هذه المسألة مع الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة وسأرحب بدعم أعضاء المجلس.

وستوفر زيادة قوام القوات لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال موظفين إضافيين تشتد الحاجة إليهم من أجل التنفيذ الكامل للمرحلة الأولى من العمليات العسكرية وتحقيق السيطرة الكاملة على مقديشو. ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي يعمل بشكل وثيق معها لضمان توفير مجموعة عناصر الدعم اللوجستي للقوات الإضافية وعددها ٤٠٠٠ فرد بمجرد بدء الانتشار.

غير أنه، وكما يعلم أعضاء المجلس، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في مجموعة عناصر الدعم التي تقدمها الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي. وعلى وجه الخصوص، فإن مجموعة عناصر الدعم اللوجستي لا تغطي تسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات وتكاليف الاكتفاء الذاتي. ومن الضروري لنجاح البعثة تغطية هذه التكاليف بشكل كامل من مساهمات الدول الأعضاء في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه بعثة الاتحاد الأفريقي نقصا كبيرا في المعدات مما يحد من قدرتها على تنفيذ المهام المكلفة بها. وربما تحتاج الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أيضا إلى المساعدة في تعبئة وحدات التمكين المتخصصة اللازمة للبعثة.

وبينما أشيد بالدول الأعضاء لما قدمته من دعم ثنائي حتى الآن للبلدان المساهمة بقوات، فإنني أنادي بتقديم المزيد من المساعدة لتضييق العجز في المعدات، فضلا عن تدريب وحدات التمكين المتخصصة وزيادة الدعم المقدم لها.

كما يسرني أن أفيد بأن بعثة الاتحاد الأفريقي أصبحت أكثر وعيا بضرورة حماية المدنيين في مناطق الصراع. وقد قبلت البعثة أيضا المسؤولية عن التحقيق في الخسائر في صفوف المدنيين التي تتسبب فيها قواتها.

وتواجه الحكومة مهمة شاقة لبناء الجيش وغيره من الأجهزة الأمنية في خضم الصراع. وثمة حاجة فورية إلى إرشاد وإنشاء هيكل للقيادة والسيطرة عن طريق تدريب فيلق قادر من الضباط. واستمرار انعدام هيكل للقيادة يؤثر على انضباط القوات ومعنوياتها. وقد اقترح بَلَدَان من بُلدان المنطقة تدريب الضباط وضباط الصف لدى الصومال. وأناشد شركاءنا دعم هذين الاقتراحين. وأشكر جميع الذين ساهموا بشكل ثنائي ومن خلال الصندوق الاستئماني لدعم المؤسسات الأمنية الصومالية، وخاصة الشرطة، التي سيكون لها دور رئيسي في تطوير القطاع.

وفضلا عن ذلك، فإن مسألة استقبال وإعادة تأهيل المنشقين تتطلب اهتماما فوريا. وأشجع الإجراءات التي تتخذها الحكومة الاتحادية الانتقالية لاستقبال العدد المتزايد من المقاتلين الذين يفرون من صفوف المتمردين. وعلى سبيل الأولوية، ما زلنا نبادر باستجابة مشتركة بين الوكالات لمسألة المنشقين من حركة الشباب ونعمل على تنسيقها. وأطلب من المجتمع الدولي دعم هذه الجهود الرامية إلى إضعاف المتمردين.

إن حالة الجفاف الشديد الناشئة في الصومال تثير بالغ القلق مع فشل موسم الأمطار القصير في معظم أنحاء البلاد. لقد تأثر بالفعل مليونا شخص، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد مع تضاؤل إمدادات المياه وهلاك الثروة الحيوانية وتزايد المشردين داخليا. ودعما للسكان المتضررين من الجفاف، أفرج فريق الأمم المتحدة القطري في الصومال عن ٤,٥ مليون دولار من الصندوق الإنساني المشترك للاستجابة لحالات الطوارئ، مع التركيز على المياه والصرف الصحي والتغذية والصحة، ودعا جميع الأطراف إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية. كما تم تخصيص ١٥ مليون دولار إضافية من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لمواجهة الجفاف حيث من المرجح أن يزداد عدد المتضررين. إن قناة الإمدادات الغذائية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي ستستنفد في غضون ثلاثة أشهر، إذ تواجه نقصا حادا في التمويل قدره ٤٠ مليون دولار.

وفي إطار جهودنا في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال للتصدي لمسألة القرصنة، عقدت مناقشات بناءة مع المستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل القانونية المتعلقة بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، السيد جاك لانغ، الذي سيصدر تقريره قريبا. لقد أنشأنا، في المكتب السياسي، فرقة عمل معنية بالقرصنة لدعم الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال. غير أن المكتب السياسي لا يزال بحاجة إلى قدرة إضافية لتمكينه من الاضطلاع بدور فعال في هذا المجال. وسوف نسعى إلى اتباع نهج شامل لمكافحة القرصنة من خلال أركان الردع والمحاكمة والأسباب الجذرية في البر. ونعتزم البدء بتنشيط إطار كمبالا للتعاون بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وبونت لاند وأرض الصومال.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أعرب عن امتناني العميق للمجتمع الدولي على دعمه المتواصل للصومال في سعيه لتحقيق السلام الدائم والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ماهيغا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لدولة السيد محمد عبد الله محمد، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال.

السيد محمد (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشيد بالقيادة القديرة التي أبداها رئيس المجلس في الشهر الماضي.

أشعر بالامتنان لأني حظيت بشرف مخاطبة مجلس الأمن، وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أطلع الأعضاء على التقدم الذي أحرزته حكومتنا الجديدة في أول ٥٠ يوما لنا في السلطة، فضلا عن بعض الأخبار العاجلة بشأن الحالة الإنسانية في الصومال والحالة في الصومال بشكل عام.

تبقى رسالتنا ثابتة وواضحة. نحن نركز على الأمن والمصالحة والمهام الانتقالية مثل إحراز تقدم في العملية الدستورية والمساعدة الإنسانية والحوكمة الفعالة التي تتسم بالشفافية والمساءلة. وأملنا هو أن نتحول بسرعة إلى حكومة مستقرة وآمنة تلبي احتياجات شعبنا وقادرة على تقديم الخدمات له. نريد توفير فرصة لسكاننا من أصحاب الأعمال للعودة إلى الوطن وإقامة منشآت أعمال مزدهرة كما فعلوا في جميع أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية، تكسب قواتنا، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، المعركة الأمنية. ورغم أنها قد تكون تدريجية ومتنامية، إلا أن المساحة الآمنة في مقديشو تزداد يوميا. هذه هي طبيعة الصراع في المناطق الحضرية، الذي تكتسي فيه حماية المدنيين نفس أهمية طرد

المتمردين. وفي حين من المسلم به أن حوالي ٦٠ في المائة من مدينة مقديشو تحت سيطرة الحكومة الآن، فإن ٨٠ في المائة من السكان يعيشون الآن في منطقتنا، وهذا هو المقياس الحقيقي لنجاحنا. لقد صوت سكان مقديشو بأغلبية ساحقة بأقدامهم وانتقلوا إلى المناطق الأكثر أمنا التي تسيطر عليها الحكومة من المدينة.

وبالإضافة إلى ذلك، بدأنا نشهد زيادة في عدد مقاتلي حركة الشباب من الشبان الذين يستسلمون لقوات الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. لقد سلم سبعة شبان أنفسهم إلى الحكومة في الأسبوع الماضي وحده. وكثير منهم في حالة ضعف وجوع وبؤس واضحة. نسمع أكثر حكايات الاضطهاد إثارة للقلق، ونحن نعلم جيدا أن جيلا من الشباب الصوماليين سيعاني أضرارا نفسية وعاطفية طويلة الأمد إذا لم نتمكن من وضع حد لهذا العنف في وقت قريب.

إن القوات الإضافية البالغ قوامها ٤ ٠٠٠ جندي المكلفة بالانضمام إلى قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ونحن ممتنون بالغ الامتنان للمجلس على ذلك، سيكون لها تأثير كبير على هذه العملية، ونرحب بوصولها في أقرب وقت ممكن.

وخلال الأيام الـ ٥٠ الأولى لنا في السلطة، أتمت حكومتنا على نحو واضح وشفاف دفع أول المرتبات الشهرية لجنودنا. ونحن مستعدون لتكرار هذا كل شهر، ويجري وضع نظم لإنشاء سجل أحيائي كامل لقواتنا بحلول الشهر الرابع لنا في السلطة. وهذا الإجراء البسيط من إجراءات حكومة شفافة دليل على عزمنا.

نحن ننتظر عودة ٩٤٠ جنديا أكملوا التدريب مع الاتحاد الأوروبي في أوغندا إلى مقديشو في شباط/فبراير. إن مجموعة المجندين التالية مستعدة للذهاب لتلقي التدريب.

وفي سياق الجانب النهائي لمسألة الأمن الأوسع نطاقا، ناقش مجلس وزرائنا بإسهاب مسألة النيران غير المباشرة والخسائر في صفوف المدنيين. ولا بد من التصدي للمزاعم المستمرة وتأثيرها على التصورات العامة لدى الشعب. نحن نقف جنبا إلى جنب مع قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي نعرف أنها تقوم بعملياتها العسكرية بكل نزاهة وانضباط. بيد أن علينا عمل المزيد معا للحد من الأضرار العرضية والخسائر في الأرواح والسيطرة بصورة أفضل على استخدام النيران غير المباشرة، وطمأنة مواطنينا في مواجهة الدعاية التي يطلقها العدو مدعيا أنهم مستهدفون بشكل عشوائي.

لقد أدركنا الحاجة إلى إنشاء لجنة مشتركة مع قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على مستوى مجلس الوزراء للعمل مع قائد قوة البعثة لإقامة اتصال والحفاظ على البروتوكولات التي يجب أن نعمل جميعا في إطارها. إن السياسة الأكثر فعالية، بالطبع، ستكون إنشاء قوة لطرد حركة الشباب من مقديشو تماما، وبالتالي الاستغناء تماما عن أي حاجة إلى استخدام النيران غير المباشرة داخل المدينة.

ولا شك أن أهم المهام الانتقالية هي إنجاز الدستور الجديد لأمتنا. وإذا أريد أن يكون لهذا الدستور الشرعية المطلقة والسلطة الملزمة، فلا بد ألا تشوب أية شائبة العملية والمضمون النهائي، وأن تكون لمصلحة الشعب الصومالي وحده.

لقد اتخذت خطوة هامة في العملية الدستورية خلال الشهر الماضي بموافقة البرلمان على ١٥ عضوا إضافيا في اللجنة الدستورية المستقلة. لقد طلبنا من اللجنة تسريع عملها وتوسيع مشاوراتها. وقد أشركنا العلماء الدستوريين الصوماليين والمحامين وعلماء الدين والخبراء في الثقافة الصومالية في استعراض مسودة الدستور، جنبا إلى جنب مع

اللجنة المستقلة. ونعتزم أن نكون مستعدين للانتقال إلى المرحلة الجديدة لموافقة البرلمان ثم إلى مشاورات عامة في غضون الأشهر القليلة المقبلة. إن الدستور وثيقة مهمة، ولها آثار عميقة على مستقبل شعبنا وبلدنا، بحيث من الضروري أن نأخذ الوقت المطلوب لوضعه على نحو سليم، بدون الحاجة إلى الاستجابة لضغوط خارجية مصطنعة.

في مناسبتين منفصلتين خلال الشهر الماضي، أرسلت وفدين رفيعي المستوى إلى غالغودود وبونتلاند. وفي كلتا الحالتين، نجح وفدانا في نزع فتيل التراعات العشائرية التي قمدد الاستقرار في هاتين المنطقتين. ولا نزال نتواصل مع جميع المجتمعات المحلية في بلدنا، ونقود عملية بناء السلام والمصالحة. وتربط أهل السنة والجماعة بالحكومة علاقات جيدة. إن أهل السنة والجماعة جزء من مجلس الوزراء، ويشغل أعضاؤها مناصب رئيسية أخرى، مثل نائب قائد الجيش الصومالي.

وتقر حكومتنا بالحاجة الملحة إلى إحراز تقدم فوري نحو الإدارة المفتوحة والشفافة. لقد اتخذت عددا من الخطوات في وقت مبكر جدا في إدارتنا لوضع معايير وتقديم بيانات واضحة للنوايا. وقد وقعت الوزارة على مدونة لقواعد السلوك وإعلان كامل للثروة. وتم إنشاء لجنة لمكافحة الفساد تملك سلطة التحقيق في الإجراءات والقرارات الحكومية واستعراضها. ولا يمكن للوزراء السفر إلا بموافقتي، ويجري حاليا إعداد سجل كامل بممتلكات الحكومة ومركباقا. وحكومتنا ملتزمة تجاه مقديشو والصومال، وهما المكانان حيث ستجدوننا.

قدمت حكومتنا إلى البرلمان ميزانية كاملة تدرج عرضا تفصيليا للإنفاق الحكومي في عام ٢٠١١، وتمت الموافقة عليها. وخصصت للوزارات ميزانياتها لهذا العام، مع إعطاء الأولوية لدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، حصّل ميناء مقديشو إيرادات قياسية بلغت أكثر من مليوني دولار تم إيداعها في البنك المركزي الصومالي. وهذا هو أعلى إيراد شهري في السنوات الـ ٢٠ الماضية.

إن الشفافية والمساءلة هما شعارا حكومتنا. وقد وجد الخبراء التقنيون في مجلس الوزراء على الفور طرق إظهار العمليات الرشيدة والإدارة السليمة؛ وتسجيل القوات ودفع رواتب أفرادها، وتجهيز ميزانيتنا وتنفيذها، ووضع تدابير جديدة للمساءلة والشفافية داخل الحكومة. وهناك الكثير من العمليات البسيطة ولكن موضحة أنه يمكننا الإنجاز لنيل الثقة. وهذه ليست سوى البداية فحسب، ولكن أنجزنا في ٥٠ يوما أكثر مما تم إنجازه سابقا. وتحتاج الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى دعم الميزانية من المجتمع الدولي إذا أريد لها تقديم الخدمات لمواطنيها.

لقد جلب النجاح وسيستمر في جلب مجموعة متنوعة من العواقب المليئة بالتحديات. وكما قد يعلم العديد من أعضاء المجلس، فإن الصومال يقع تحت وطأة جفاف مدمر. وتشهد الزراعة مرحلة مبكرة من الانهيار. وتلوح أزمة في الأفق إذ أن أكثر من مليوني شخص يواجهون المجاعة. وبدأت الحكومة تقديم المعونة إلى المشردين داخليا والفقراء بأفضل ما بوسعنا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. كما حددنا سبل التواصل مع المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين وتقديم المعونة لها. ودعونا أبناء الشعب الصومالي إلى مساعدة بعضهم بعضا، والشركات والناس في الشتات إلى التبرع ودعم عائلاتهم الممتدة.

ونحن ممتنون على التبرع السخي من الأصدقاء والأشقاء في دولة الإمارات العربية المتحدة بـ ١٤٩ طنا من المواد الغذائية. ونحن نشكرهم ونطلب إلى الآخرين الاستجابة بصورة مماثلة. ويجب على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تسريع وصولها إلى مقديشو، والمساعدة في تنظيم تقديم الخدمات والمعونة الإنسانية. كما

لا بـد مـن معالجـة المسائل الطويلـة الأجـل للتسريح ونـزع السلاح وإعـادة التأهيـل. ويحتـاج النـاس الـذين هربـوا مـن إرهاب حركة الشباب إلى كل مساعدة منا وهم يستحقونها.

وتسيطر قواتنا، جنبا إلى جنب قوات بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، على الأمن. وتشهد الحكومة انفتاحا، ويجري تدريب الشرطة، ويعمل رئـيس البلديـة علـى تنظيـف المدينـة وتنظيمهـا، والنـاس مستعدون لإعادة بناء حياتهم. ونحن جميعا على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة. حاليا بعثة الاتحاد الأفريقي هي الوكيل الوحيد لتشغيل الدعم الدولي في مقديشو. ولا يمكنها لوحدها أن تستمر في تحمل أعباء الاستراتيجية العسكرية وتوجيه وتدريب الأمن والشرطة، وتقديم المعونة الطبية والمساعدات الإنسانية. إنها تحتاج إلى الدعم، وتحتاج إليه الآن. إننا بحاجة إلى الدعم، ونحتاج إليه الآن.

ومما لا شك فيه أن المناقشة بشأن مستقبل الحكومة في الصومال بعد آب/أغسطس من هذا العام ستكون قد بدأت في إطار المجتمع الدولي. ونحن لا ننوي أن نتخذ موقف المتفرج في هذه المناقشة. وسنبين بشكل متكرر بين الآن وآب/أغسطس أننا حكومة شرعية وفعالة. ونحن نقبل أن المجتمع الدولي بحاجة إلى شريك يمكنه الاعتماد عليه والعمل معه. ونحن سنكون ذلك الشريك. وسنبين أن لدينا برنامجاً متسقاً وشفافاً للمستقبل، وأنه على الرغم من أصعب الظروف، فقد وضعنا الأساس لحكومة آمنة. ولن تكون تنميتنا السياسية جميلة دائما، ولكن بإعطائها الوقت في بيئة آمنة وبدعم من المجتمع الدولي للتخفيف من الأزمة الإنسانية، سيقود الصوماليون الصومال للخروج من أحلك أيامه.

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل الخاص للأمين العام للصومال، السفير أوغسطين ماهيغا، على العمل الجبار الذي يقوم به حاليا، والعمل مع حكومتي لتحقيق سلام واستقرار دائمين في الصومال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر رئيس وزراء الصومال على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.